

أولويات التعاون في تعزيز خلق فرص العمل والاقتصادات الشاملة

زافيريس تزاناتوس¹

المركز اللبناني للدراسات السياسية والمنتدى الإستراتيجي الأردني

فيوليتا دالا

قسم الاقتصاد، جامعة أثينا

مقدمة

تستعرض الورقة نتائج مختارة من المسح "نحو المزيد من العدالة الاجتماعية والشمولية في البحر الأبيض المتوسط" الذي أجراه المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط في عام 2022. بعد الاجتماع الأساسي في برشلونة قبل 25 عامًا وأكثر من 10 سنوات بعد أزمة اليورو والربيع العربي، حان الوقت لمراجعة التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين، في ضوء التحولات الخضراء والرقمية الناشئة ومن أجل تسليط الضوء على الإمكانيات غير المستغلة للمنطقة المشتركة بين بلدان جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط. كانت جائحة كورونا كوفيد-19 مجرد تذكير بأن الصدمات المنهجية تتطلب نهجًا تعاونيًا، وأن المحن قصيرة الأجل يجب ألا تصرف الانتباه عن الأهداف طويلة المدى.

على الرغم من سهولة قول ذلك، فإن صانعي السياسات والمواطنين في العالم الحقيقي يرون القضايا والأولويات بطرق مختلفة. وبناءً على ذلك، كان الهدف من المسح هو أخذ آراء مختلف الجهات الفاعلة حول البعد الاجتماعي للأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط وحول الشمولية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.²

شمل المستجيبون صانعي السياسات والخبراء وممثلي المجتمع المدني من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من الذكور والإناث الذين سلطت إجاباتهم الضوء على كيفية تقييمهم للعوامل التي تؤثر على الشمول الاجتماعي والاقتصادي وخلق فرص العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط،

كانت جائحة كورونا كوفيد-19 مجرد تذكير بأن الصدمات المنهجية تتطلب نهجًا تعاونيًا، وأن المحن قصيرة الأجل يجب ألا تصرف الانتباه عن الأهداف طويلة المدى.

1. يتقدم المؤلفان بالشكر لأيميلينوس شاتزينيكوللو وإيشاك ديوان وماري قعوار على تعليقاتهم

2. تهدف الأجندة الجديدة إلى تعاف أخضر ورمقي ومرن وعادل، مسترشدة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاقية باريس والصفقة الخضراء الأوروبية (المفوضية الأوروبية، 2022).

بالإضافة إلى كيف يجب أن تكون أولويات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في مجالات السياسة الرئيسية. تقدم هذه الورقة وتضع في الاعتبار الإجابات على العديد من الأسئلة المطروحة على 369 مشاركًا في المسح³.

وبشكل أكثر تحديدًا، نلخص إجابات الأسئلة التالية:

- (س 1) ما هي العوامل التي تراها والتي تؤثر على الشمول الاجتماعي والاقتصادي في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط؟
- (س 7) ما الذي ينبغي أن تكون الأولوية الرئيسية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز الاقتصادات الشاملة؟
- (س 8) ما الذي ينبغي أن تكون الأولوية الرئيسية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز خلق فرص العمل؟
- (س 8b) ما هي أولوية تعاون الاتحاد الأوروبي لخلق فرص عمل للمهاجرين واللاجئين في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط؟
- (س 9) إلى أي مدى من المهم تعزيز الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي كعامل رئيسي لإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي؟
- (س 10) ما هو الإجراء الذي يجب أن تكون الأولوية الرئيسية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من أجل تعزيز الاقتصاد الاجتماعي؟⁴

في ثلثي الإجابات التي قدمها 185 مشاركًا من الاتحاد الأوروبي ونظرائهم 172 من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لم تكن الاختلافات ذات دلالة إحصائية. ناقش مجالات الاتفاق في القسم التالي ثم نقدم المجالات التي تختلف فيها الآراء. وتختتم الورقة بعرض آراء المشاركين من الإناث والذكور بشكل منفصل⁵.

هناك اتفاق واسع بشكل عام، وفي العديد من المجالات المحددة

اتفق المشاركون من دول الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط على أهمية العوامل التي تؤثر على الشمول الاجتماعي والاقتصادي في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. بالنسبة لجميع التصنيفات (من 1 الأدنى إلى 5 الأعلى)، فإن متوسط الاتحاد الأوروبي أعلى من متوسط بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لكن الفرق ضئيل (0.1 نقطة) (انظر الرسم البياني 1). تمت الإشارة إلى العوامل الهيكلية والسمة غير المنظمة على أنها أهم العوامل، يليها عن كثب انعدام الأمن الغذائي وأزمة المناخ. كان العامل الأقل أهمية، ولكن لا يزال مهمًا، هو الرقمنة، وربما كان يُنظر إليه كوسيلة لمعالجة القضايا الأربعة الأخرى.

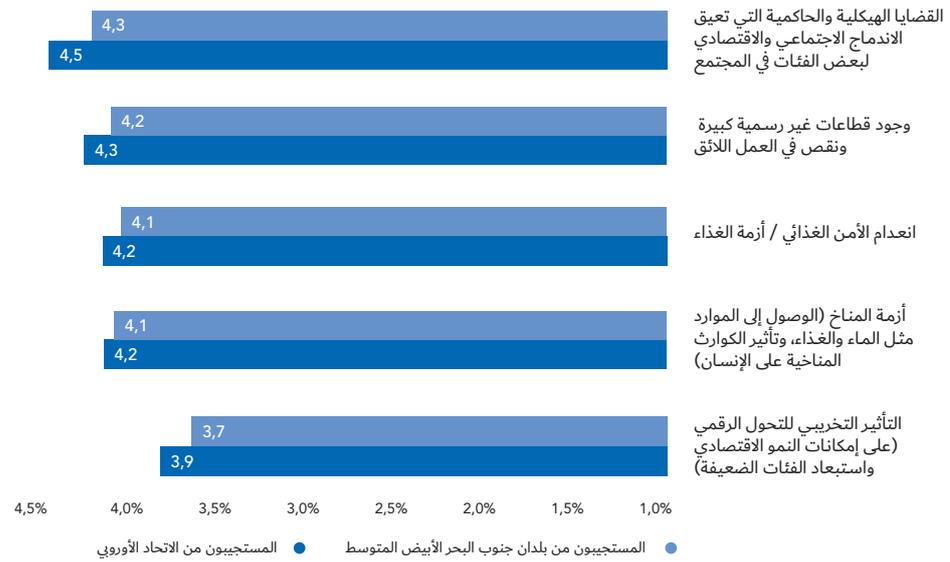
3. للحصول على وصف كامل لأهداف ومنهجية المسح، انظر مسح المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط في عام 2022.

4. إذا كانت الإجابة على السؤال 9 "عالية" أو "عالية جدًا".

5. كان المشاركون من 18 دولة من دول الاتحاد الأوروبي (بلجيكا وبلغاريا وكرواتيا وقبرص والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان والمجر وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا ومالطا وبولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد وهولندا) وألبانيا وإسرائيل والمملكة المتحدة والدول العربية التالية: مصر والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس.

الدعم الكبير لبناء قدرات
الفاعلين في الاقتصاد
الاجتماعي يمكن تفسيره
لأن القطاع المالي يخدم
مصالحه أكثر من
احتياجات الاقتصاد
الحقيقي.

الشكل 5: س 1 إلى أي مدى تعتقد أن العوامل التالية تؤثر على الشمول الاجتماعي والاقتصادي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؟ (1-منخفض جداً، 5-عال جداً)

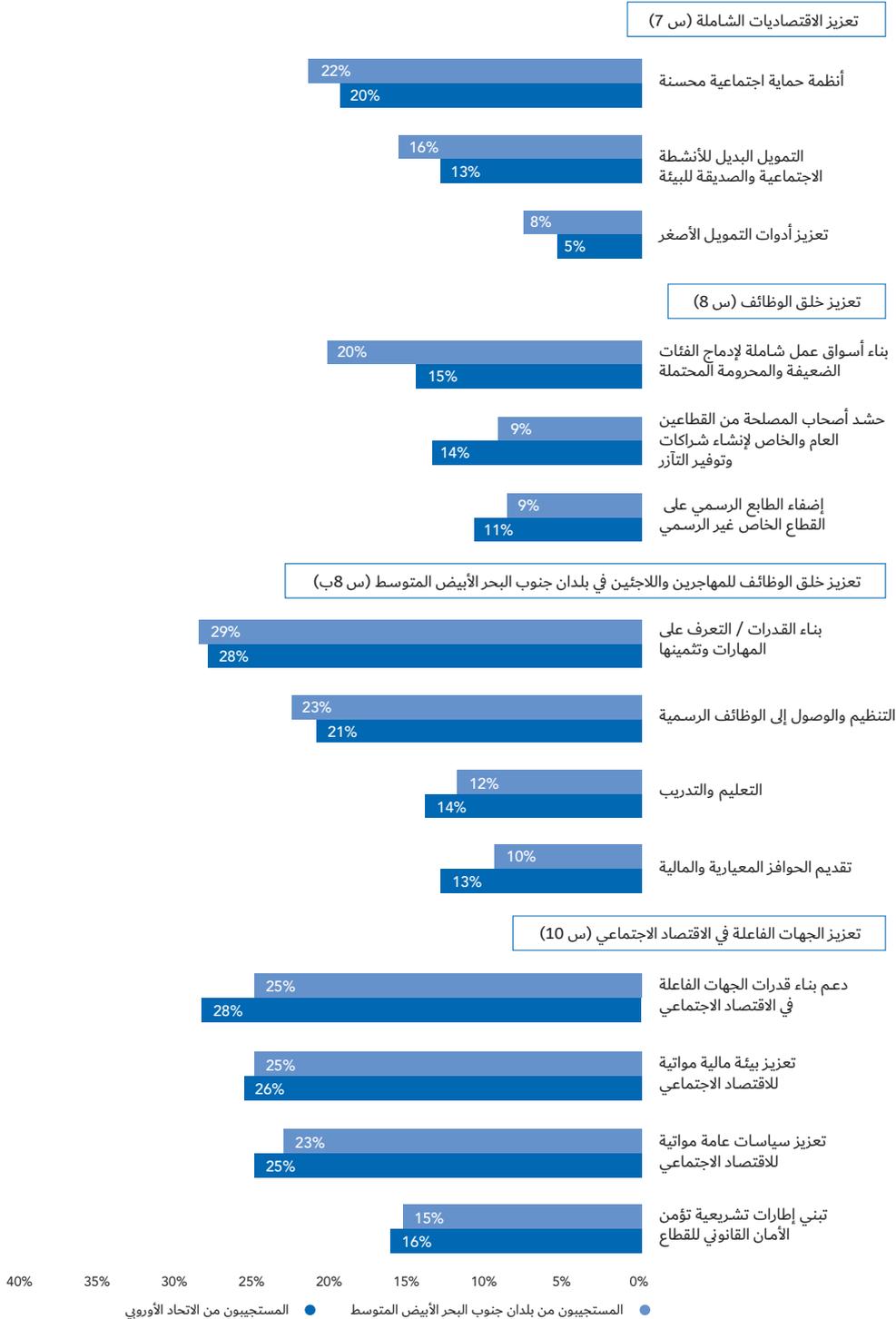


المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

فيما يتعلق بمجالات الأولوية المحددة التي يجب متابعتها لمعالجة القضايا الخمس المذكورة أعلاه، كانت الإجابات التي قدمها المستجيبون من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط متشابهة في 14 من مجالات الأولوية الـ 22 التي شملها المسح (انظر الرسم البياني 2).

وكان الاتفاق الأعلى في تحديد أولويات المجالات التي تعزز الاقتصاد الاجتماعي. وقد لاقى هذه القضية استجابة إيجابية من حوالي 25 بالمائة من المستجيبين. كان على رأسها دعم بناء قدرات الفاعلين الاجتماعيين وفي المرتبة الثانية، ولكن ليست بعيدة جدًا، وجود نظام بيئي مالي وسياسات عامة لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي. يمكن الافتراض أن هذا يشير إلى الشعور المبرر بأن القطاع المالي يخدم مصالحه أكثر من احتياجات الاقتصاد الحقيقي. حصلت التغييرات التشريعية إجابات أقل نسبيًا، ولكن ليس بكثير. قد يكون هذا على نطاق واسع لأن المستجيبين رأوا فيه وسيلة وليس هدفًا في حد ذاته.

الشكل 2: المجالات الأولية للتعاون مع اختلاف منخفض بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط



النتائج المنخفضة لإضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي. قد تشير إلى أن المستجيبين شعروا أن خلق فرص العمل على هذا النحو أكثر أهمية من الحد من السمة غير الرسمية.

ربما يُنظر إلى تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية على أنه أكثر أهمية من تقليل السمة غير الرسمية التي يمكن اعتبارها نتيجة ثانوية مؤسفة لقوى السوق.

لا يبدو أن المستجيبين من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يشاركون الدعم الواسع النطاق إلى حد ما للتمويل الأصغر من قبل العديد من المنظمات المحلية والدولية، بما في ذلك المنظمات الأوروبية.

كما هو متوقع إلى حد ما، جاء الاهتمام بالفئات الضعيفة والمحرومة كأولوية قصوى ضمن مجموعة خلق فرص العمل - من يمكنه المجادلة ضدها؟ يتماشى الترتيب المرتفع نسبيًا للشراكات بين القطاعين العام والخاص مع نسبة 24 في المائة المذكورة أعلاه المخصصة للسياسات العامة للإدماج الاجتماعي. جاء أخيرًا، وثاني أقل نسبة من المستجيبين، إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي. قد يشير هذا إلى أن المستجيبين شعروا أن خلق فرص العمل على هذا النحو أكثر أهمية من الحد من السمة غير الرسمية.

في الواقع، ربما يُنظر إلى تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية على أنه أكثر أهمية من تقليل السمة غير الرسمية - وهو سؤال مدرج تحت عنوان "الاقتصادات الشاملة". يمكن اعتبار الأخير نتاجًا ثانويًا مؤسفاً لقوى السوق، لا سيما تحت ضغط العولمة، والتي لا يمكن فعل الكثير لها على الأقل في المدى القصير مع الارتفاع الأخير في اقتصاد الوظائف المؤقتة، والعقود قصيرة الأجل، والمستقلين، أو عمال الطوارئ أو عمال المنصات أو المقاولين المستقلين في وظائف مؤقتة وبدوام جزئي (على الرغم من أنهم موظفون بفعالية لجميع النوايا والأغراض).

والنتيجة المدهشة إلى حد ما هي الأولوية المنخفضة، في الواقع الأدنى، الممنوحة للتمويل الأصغر. لا يبدو أن المستجيبين من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يشاركون الدعم الواسع النطاق إلى حد ما للتمويل الأصغر من قبل العديد من المنظمات المحلية والدولية، بما في ذلك المنظمات الأوروبية⁶. نقلًا عن إخفاقات السوق التي "يمكن أن تتسبب في عدم التوافق بين الطلب (المحتمل) على التمويل الأصغر وتزويده من المؤسسات المالية"، فإن الاتحاد الأوروبي متحمس إلى حد ما بشأن فوائده، وتقدم 450 مؤسسة على الأقل أو تسهل صرف القروض الصغيرة في أوروبا⁷. وبالمثل، فإن البنك الدولي بحضوره المكثف في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يعتبر أيضًا التمويل الأصغر "طريقة لإصلاح أسواق الائتمان وإطلاق العنان للقدرات الإنتاجية للفقراء الذين يعتمدون على العمل الحر"⁸.

مقابل الحد الأدنى من الأولوية الممنوحة للتمويل الأصغر، فإن الأولوية القصوى تتعلق ببناء القدرات للمهاجرين واللاجئين والاعتراف بمهاراتهم (تأمين). جذبت هذه القضية 28 بالمائة من إجابات المستجيبين. ولم تأت حالة تسوية الوضع القانوني ووصول المهاجرين واللاجئين إلى الاقتصاد الرسمي متأخرة كثيرًا عن ذلك. هذه علامة مرحب بها تشير إلى كل من المخاوف الإنسانية والعقلانية الاقتصادية ضد "أوروبا الحصينة" التي يتم الاستشهاد بها في كثير من الأحيان والمشاعر المتزايدة المعادية للأجانب.

لكن الآراء تختلف في عدة مجالات أخرى

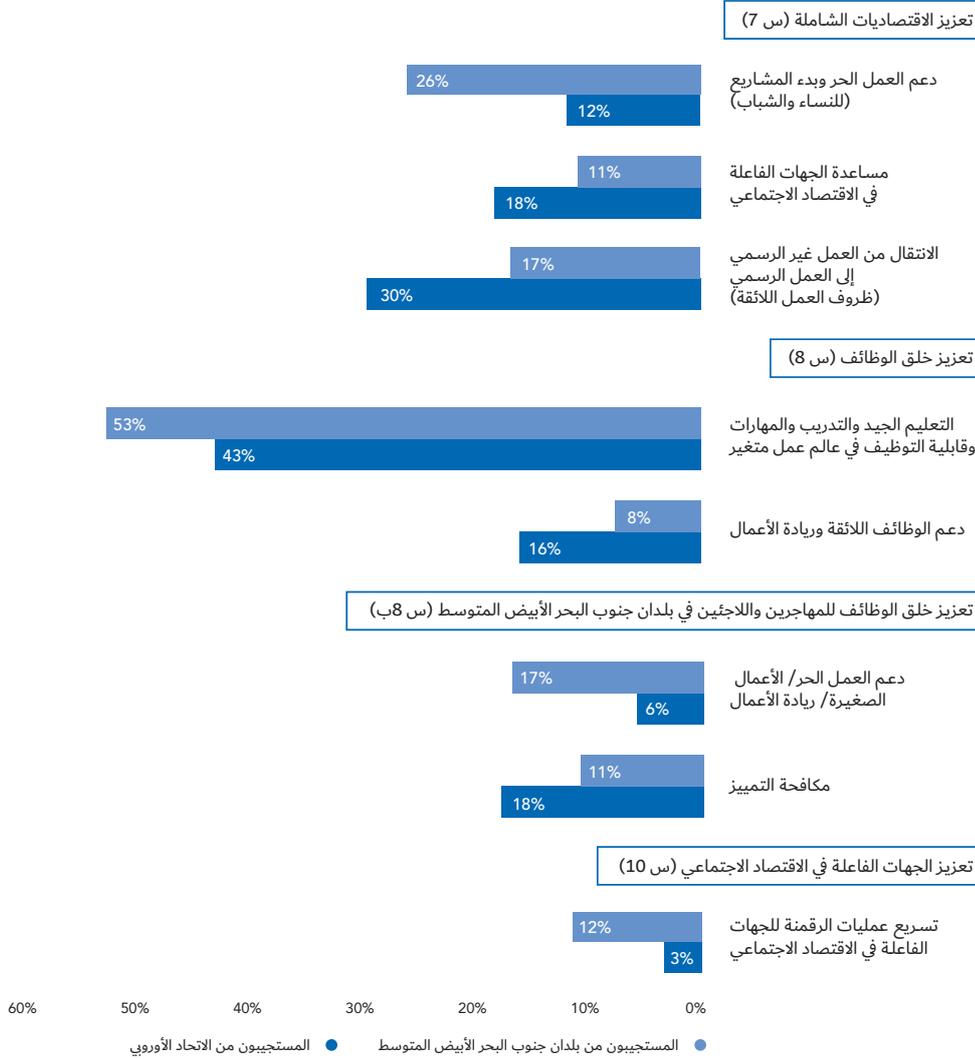
خصص المستجيبون قيمًا مختلفة للأولويات الثمانية المتبقية. أعطى المستجيبون من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط أولوية أعلى لأربعة منها بينما أعطى المستجيبون من الاتحاد الأوروبي أولوية لأربعة الأخرى (الرسم البياني 3)

6. يتم تقديمها من قبل وحدات متخصصة من البنوك التجارية، والبنوك التعاونية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والاتحادات الائتمانية والتعاونيات، ومؤسسات منح الضمان، وبنوك الدعم العام والتنمية، والمنظمات غير الحكومية، ومقدمين غير مصرفيين المعروفين باسم مؤسسات التمويل الأصغر.

7. المفوضية الأوروبية 2020.

8. مردوخ وكول 2022.

الشكل 3: المجالات الأولية للتعاون مع اختلاف كبير بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط



المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

كان الفارق ضعفاً في حالة دعم العمل الحر وبدء المشاريع (للنساء والشباب) حيث اختار 26.2% من المشاركين من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط هذه الأولوية مقارنة بـ 11.9% فقط بين أولئك من الاتحاد الأوروبي. يتماشى التركيز على النساء والشباب مع معدلات البطالة المرتفعة التي تواجهها النساء والشباب في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط⁹. الأمر نفسه ينطبق على تعزيز العمل الحر والأعمال التجارية الصغيرة (للجميع). حصة كل من المستجيبين هي 17% للمستجيبين من بلدان جنوب البحر

9. لكن غالبية العاطلين عن العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط هم من الرجال والبالغين (Tzannatos, 2022).

الأبيض المتوسط و6% للمستجيبين من الاتحاد الأوروبي. تلخص هاتان الأولويتان ما يصل إلى 43% للمستجيبين من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولكن أقل من 18% بالنسبة للمستجيبين من الاتحاد الأوروبي. هذه الاختلافات متوقعة لأن قضايا الشباب والنوع الاجتماعي تكون أكثر بروزاً في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، بينما تأخذ حصة أكبر بكثير من العمالة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط شكل العمل الحر و / أو غير الرسمي.

والعكس صحيح فيما يتعلق بدعم الوظائف اللائقة وريادة الأعمال: فقد كان عدد الذين وافقوا من الاتحاد الأوروبي على ذلك ضعف عدد أولئك المنتمين إلى بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (16.2% مقارنة بـ 7.6%). وينطبق الشيء نفسه على الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي (ظروف العمل اللائقة). حصة كل من المستجيبين هي 16.9% من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط و29.7% من الاتحاد الأوروبي. مجموع هاتين الأولويتين يصل إلى 24.5% لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولكن 45.9% للاتحاد الأوروبي.

من المرجح أن تعكس هذه الاختلافات والتباينات في طبيعة الوظائف بين هاتين المنطقتين. في الاتحاد الأوروبي، لا تعتبر الوظائف غير الرسمية "لائقة" بشكل عام من حيث مستويات الأجور وظروف العمل والمزايا، كما أن الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي مطلوب بشكل كبير. في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، يكون القطاع الرسمي صغيراً ويجعل من الواقعي الرغبة في الحصول على دعم لدخول العمل الحر حيث يبدو أن هذا خيار ممكن، خاصة بين النساء والشباب الذين تعد معدلات البطالة لديهم من بين أعلى المعدلات في العالم.

فيما يتعلق بالأولويات الأخرى، ركز المشاركون من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بشكل أكبر على ما يدركون أنهم متخلفون عن الركب، مثل الاستثمارات في التعليم والتدريب الجيد، ومدى رقمنة اقتصادهم الاجتماعي.

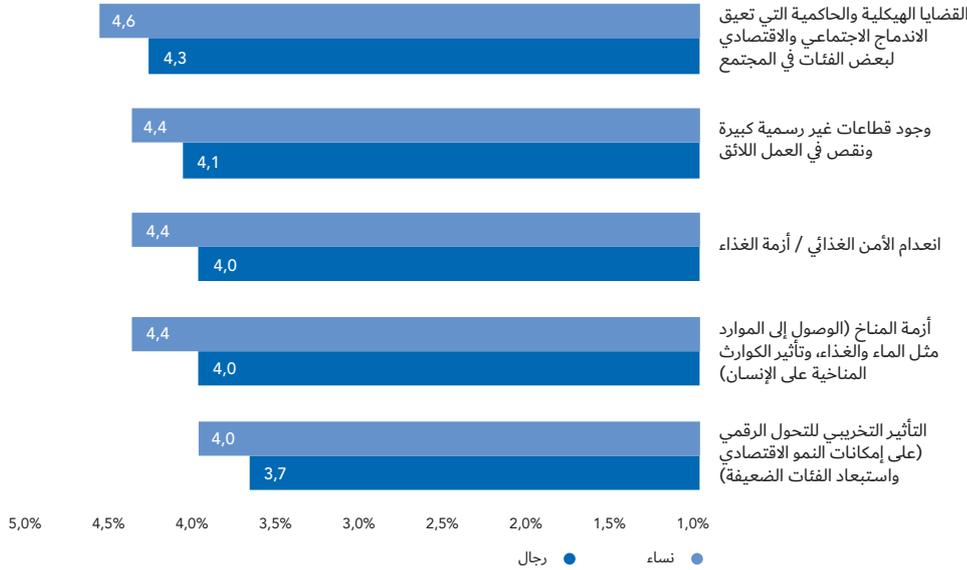
ركز المشاركون في الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر، أولاً، على مساعدة الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي، مما يعكس على الأرجح مجتمعاتهم الأكثر ليبرالية ولا مركزية. ثانياً ركزوا، وتماشياً مع النتيجة السابقة بشأن أولويات المهاجرين واللاجئين، على مكافحة التمييز. قد يعكس هذا الأخير أنه، من ناحية، هناك عدد أكبر من المهاجرين في الاتحاد الأوروبي من عدد المهاجرين في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ومن ناحية أخرى، أدرك المستجيبون أن التمييز يحدث بالفعل.

الفروق بين المستجيبين من الذكور والإناث

صنف المستجيبون من الذكور والإناث العوامل التي تؤثر على الشمول الاجتماعي والاقتصادي في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بنفس الترتيب الذي تم تجميعه في الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (الرسم البياني 4). ومع ذلك، فإن الفروق بين الجنسين ذات دلالة إحصائية وفي جميع الحالات صنفت النساء جميع العوامل أعلى من الرجال (الجدول 4)

في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، يكون القطاع الرسمي صغيراً ويجعل من الواقعي الرغبة في الحصول على دعم لدخول العمل الحر حيث يبدو أن هذا خيار ممكن.

الشكل 4: س 1 إلى أي مدى تعتقد أن العوامل التالية تؤثر على الشمول الاجتماعي والاقتصادي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؟ (1-منخفض جداً، 5-عال جداً)



المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

بالنسبة للعوامل الأربعة الرئيسية، قد يكون هذا مرتبطاً بحقيقة أن القضايا الهيكلية وقضايا الحوكمة قد تم اعتبارها بديلاً عن العوامل المؤسسية التي تؤثر على وضع المرأة في الحياة العامة والخاصة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (حيث تتمتع هؤلاء النساء بحقوق أقل)¹⁰، العمالة غير الرسمية هي أكثر سمات عمالة الإناث، والنساء في وضع أفضل لتقييم حاجة أسرهن إلى الغذاء الذي يتأثر بدوره بأزمة المناخ.

قد يعكس تقدير النساء الأعلى للتأثير التخريبي للتحول الرقمي على النمو الاقتصادي واستبعاد الفئات الضعيفة من العمل حقيقة أنهن في الوقت الحاضر أقل قدرة على الاستفادة من إدخال التقنيات الجديدة، على سبيل المثال، كما يتضح من انخفاض عدد المسجلين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات¹¹.

هذه النتائج قد تكون مرتبطة بحقيقة أن القضايا الهيكلية وقضايا الحوكمة قد تم اعتبارها بديلاً عن العوامل المؤسسية التي تؤثر على وضع المرأة في الحياة العامة والخاصة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (حيث تتمتع هؤلاء النساء بحقوق أقل).

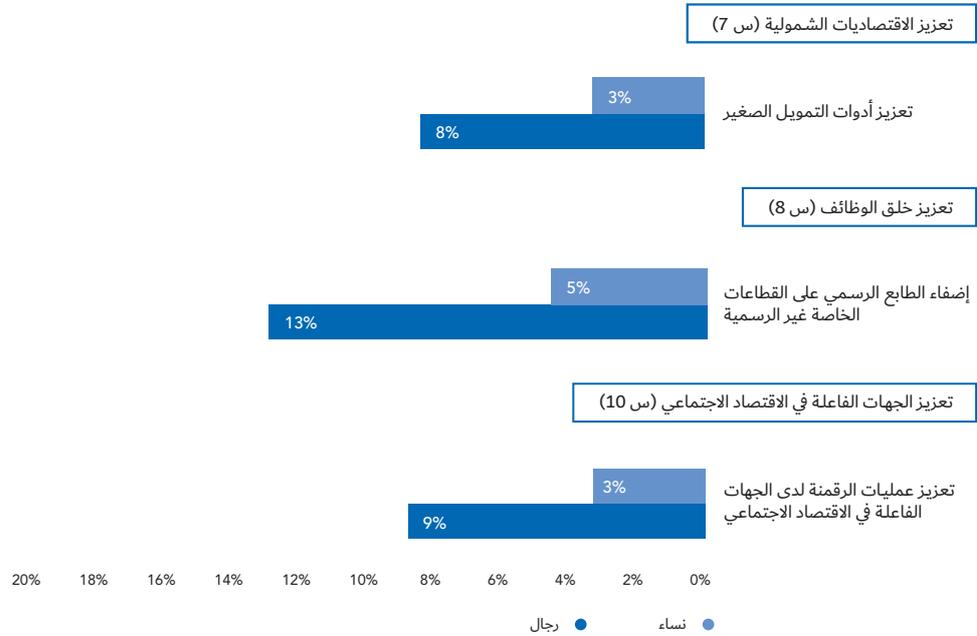
10. البنك الدولي، 2022 أ.

11. منظمة العمل الدولية، 2019؛ اليونسكو، 2017. على سبيل المثال، 35 في المائة من الطلاب المسجلين في المجالات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات هم من الإناث و28 في المائة فقط من جميع الباحثين في العالم هم من الإناث.

قد يعكس تقدير النساء الأعلى للتأثير التخريبي للتحول الرقمي حقيقة أنهن في الوقت الحاضر أقل قدرة على الاستفادة من إدخال التقنيات الجديدة.

لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات التي قدمتها النساء والرجال، مع ثلاثة استثناءات في كل منها كانت نسبة الرجال أعلى من نسبة النساء (انظر الرسم البياني 5). يتمثل الاختلاف الأكبر في إضفاء الطابع الرسمي حيث أعطي الرجال قيمة أعلى بكثير من النساء (13% و4.6%). اجتذبت الرقمنة 2.6% فقط من الإناث مقابل أكثر من ضعف هذا الرقم من الذكور (8.8%). ومع ذلك، فإن الحقيقة الأكثر بروزًا هي على الأرجح الاختلاف في حالة التمويل الأصغر. ويرجع السبب في ذلك إلى أن دعم التمويل الأصغر الموجه للنساء يعد مكونًا كبيرًا في المساعدة الدولية للنساء في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

الشكل 5: الفروقات بين الجنسين في المجالات الأولية للتعاون



المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

المؤهلات والاستنتاجات

قدمت نتائج المسح رؤى عديدة حول كيفية رؤية المستجيبين من الاتحاد الأوروبي ومن بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط لأولويات التعاون. ولكن، تم توجيه المسح إلى مجموعة مختارة وصغيرة إلى حد ما من المشاركين الرئيسيين. وبالتالي، قد لا تكون النتائج موثوقة بالضرورة لتصميم التعاون المستقبلي بثقة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والسياسات التي يجب أن تركز عليها بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإنها توفر قاعدة أولية لتوليد بيانات مباشرة وأدلة حول السياسات والأولويات ذات الصلة بسياسة الجوار الأوروبية والتي يمكن أن تكون مفيدة لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين، وبالتالي يمكن اعتبارها خطوة أولى نحو البحث القائم على الأدلة. على سبيل المثال، يمكن أن تطرح المسوحات المستقبلية بعض الأسئلة الأكثر تحديدًا والأقل عمومية، مما يسمح بتمييز الردود بشكل أفضل عبر قضايا التعاون.

ومع ذلك، يبدو أن هناك اتفاقًا عامًا في العديد من المجالات، في حين أن الاختلافات بين وجهات نظر المشاركين من الاتحاد الأوروبي والمشاركين من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ليست غير متوقعة. على سبيل المثال، لا يعتبر المستجيبون من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط أن مكافحة التمييز ضد المهاجرين واللاجئين أولوية، لأن هذه مشكلة للبلدان المستقبلية. المشاركون من الاتحاد الأوروبي أكثر قلقًا بشأن التوظيف اللائق، في حين يبدو أن هؤلاء من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يعطون الأولوية لأي نوع من التوظيف.

المجال الوحيد الذي كان غير متوقع إلى حد ما هو القيمة المنخفضة المرتبطة بالتمويل الأصغر. ظاهريًا، اجتذب التمويل الأصغر أقل عدد من الردود من كل من المشاركين من الاتحاد الأوروبي والمشاركين من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (6.2 بالمائة: الجدول 2)¹². ومع ذلك، فهو مجال يتلقى دعمًا كبيرًا من الجهات المانحة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي¹³ والمنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، ويستهدف بشكل أساسي النساء والشباب¹⁴. ربما يعكس هذا الطريقة التي طُرحت بها الأسئلة وتحت أي مجموعة ذات أولوية تم إدراجها - مثل المجتمعات الشاملة أو خلق فرص العمل. على سبيل المثال، حصل "دعم العمل الحر وبدء المشاريع (للنساء والشباب)" على درجات عالية جدًا من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (26.2%: الجدول 3). يمكن للمرء أن يتساءل بشكل شرعي عما إذا كان التمويل الأصغر غير مدرج ضمنياً في مثل هذا الدعم.

هذا يعيد مسألة كيفية صياغة الأسئلة ومن يُطلب منه الرد. يعد المسح الحالي بداية واعدة، وربما يمكن أن تستهدف المسوحات المستقبلية مجموعة أوسع من المستجيبين من البلدان الفردية، وتقدم تعليقات مختارة من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وتشير إلى أن المشاركين الرئيسيين من مختلف البلدان لديهم وجهات نظر ومخاوف مختلفة، سيؤدي أخذها في الاعتبار إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال تكييف الأولويات والسياسات مع السياقات القطرية المحددة التي تختلف اختلافًا كبيرًا بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، من تلك الموجودة في شمال إفريقيا إلى تلك الموجودة في الشرق الأوسط وتلك الموجودة في الاقتصادات المستقرة إلى الهشة وفي الاقتصاديات والمجتمعات المتصارعة.

أخذ النتائج في الاعتبار
(خصوصًا التعليقات من
المستجيبين من بلدان
جنوب البحر الأبيض
المتوسط) سيؤدي إلى
تعزيز التعاون بين الاتحاد
الأوروبي وبلدان جنوب
البحر الأبيض المتوسط
من خلال تكييف الأولويات
والسياسات مع السياقات
القطرية المحددة التي
تختلف اختلافًا كبيرًا بين
بلدان جنوب البحر الأبيض
المتوسط

12. بالإضافة إلى الإجابة على الأسئلة، قدم المستجيبون أكثر من 600 تعليق. من بين هذه التعليقات ذكر أربعة مشاركين فقط التمويل الأصغر (اثنان من المغرب وواحد من كل من مصر وإسبانيا). معظم التعليقات تتعلق بالمهاجرين واللاجئين.

13. يعتبر الاتحاد الأوروبي التمويل الأصغر أداة فعالة للمساعدة في معالجة البطالة وتعزيز ريادة الأعمال والاندماج الاجتماعي. تقدم مجموعة من المؤسسات الخدمية المالية وخدمات الدعم للمؤسسات الصغيرة والأشخاص المستضعفين الذين لا يستطيعون الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية. يفعلون ذلك لتسهيل العمل الحر، وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، والتي بدورها تقدم مزايا للميزانيات العامة. على المستوى الفردي، يمكن لقروض الرعاية الصحية أو التعليم أو تحسين الظروف المعيشية أن تعزز أيضًا الاندماج الاجتماعي ("المفوضية الأوروبية: 2020).

14. تقدم مجموعة البنك الدولي الدعم للتمويل الأصغر في شمال إفريقيا بشكل رئيسي من خلال مؤسسة التمويل الدولية (مؤسسة التمويل الدولية: ذراع من القطاع الخاص)، والشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPIF). يقوم بذلك من خلال توفير التمويل والمساعدة الفنية لبناء القدرات وتحسين البيئة التنظيمية والسياسات والموارد لمؤسسات التمويل الأصغر التي تهدف إلى توسيع الوصول إلى التمويل مع التركيز على النساء والشباب والفقراء والسكان المهمشين. معظم المقترضين من مؤسسات التمويل الأصغر (80 في المائة) من الإناث، يوجد 65 في المائة منهم في المناطق الريفية. (البنك الدولي، 2022 ب).

المراجع

- المفوضية الأوروبية (2020).** التمويل الأصغر في الاتحاد الأوروبي: تحليل السوق وتوصيات لخيارات التسليم في 2021-2027. متاح على: <https://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=836&langId=en>
- المفوضية الأوروبية (2020).** نحو اقتصاد أخضر ورقمي ومرن: نموذج النمو الأوروبي الخاص بنا. متاح على: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_22_1467
- منظمة العمل الدولية (2019).** تقرير الأجور العالمي 2018/19: ما يكمن وراء فجوات الأجور بين الجنسين. جنيف. مكتب العمل الدولي. متاح على: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_650553.pdf
- مردوخ، جوناثان ج. وروبرت ج. كول. (2022).** التمويل الصغير والتنمية الاقتصادية. مجموعة البنك الدولي بواشنطن العاصمة. ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات، رقم WPS 8252. متاح على: <http://documents.worldbank.org/curated/en/107171511360386561/Microfinance-and-economic-development>
- تزاناتوس، زافيريس. (2022).** خلق فرص العمل والابتكار والاستدامة في البلدان العربية في جنوب البحر الأبيض المتوسط: هل سيكون هذا الوقت مختلفًا؟ الكتاب السنوي للمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (2022). برشلونة: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط. متاح على: <https://www.iemed.org/publication/job-creation-innovation-and-sustainability-in-the-arab-countries-in-the-southern-mediterranean-will-this-time-be-different/>
- اليونسكو (2017).** فك الشفرة: تعليم الفتيات والنساء في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، باريس. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. متاح على: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000253479>
- البنك الدولي (2022).** المرأة والأعمال والقانون 2022. متاح على: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36945>
- البنك الدولي (2022).** تقرير عن التنمية في العالم 2022: التمويل من أجل الانتعاش العادل. متاح على: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36883/9781464817304_Spot2.1.pdf